

برنامج السياسات الثقافية
في المنطقة العربية

التقرير الربعي الثاني
1 تشرين الأول (أكتوبر) –
31 كانون الأول (ديسمبر) 2013



التطورات الراهنة على السياسات الثقافية السياسات الثقافية في المنطقة العربية

الملخص العام للتقرير

التطورات الراهنة على السياسات الثقافية
المغرب | الجزائر | مصر | سوريا

التطورات الحالية على برنامج السياسات الثقافية

كانون الثاني 2013



تم إعداد هذا التقرير من قبل "اتجاهات. ثقافة مستقلة"، في إطار مذكرة التعاون الموقعة بينها وبين مؤسسة المورد الثقافي. وبدعم من المؤسسة الثقافية الأوروبية (European Cultural Foundation). ويهدف إلى رصد التطور الفعلية على السياسات الثقافية في المنطقة العربية. وذلك بالتعاون مع مؤسسة المورد الثقافي وبالتشاور والنقاش مع المجموعات الوطنية المعنية، واعتماداً على المعلومات التي زودنا بها أعضاء المجموعات. كل الشكر لمنسقي المجموعات والأعضاء فيها على الجهد المبذول من طرفهم لإنجاز هذا التقرير.

الملخص العام

يغطي التقرير الربعي الثاني الفترة من 1 تشرين الأول (أكتوبر) حتى 31 كانون الأول (ديسمبر 2012) ويتكون من قسمين رئيسيين:
1. التطورات الراهنة على السياسات الثقافية في أربع دول عربية هي المغرب، الجزائر، مصر وسوريا. وسنعمل على أن يركز التقرير الربعي الثالث على كل من تونس، الأردن ولبنان، كما نأمل أيضاً أن يتضمن رصداً لبدایات العمل في كل من ليبيا واليمن¹.
يأتي هذا التقسيم نتيجة مباشرة لكون المجموعات الوطنية للسياسات الثقافية في كل من تونس والأردن ولبنان مازالت قيد التشكيل، مما أدى إلى ضعف تدفق المعلومات الواردة من هذه البلدان.

2. رصد لأهم تطورات برنامج السياسات الثقافية في المنطقة العربية. وتحديداً ما يرتبط منها باجتماع المجموعة العربية الثاني والنتائج الصادرة عنه.

حيث يبدو واضحاً أن البرنامج يأخذ بعداً آخر، فبينما بدأ في عام 2009 ساعياً إلى بناء قاعدة معرفية حول السياسات الثقافية في المنطقة، متمسكاً الطريق في مجال يعتبر حديثاً على معظم الدول العربية، تطور البرنامج ليعمل بوضوح، ليس فقط على التأسيس لمفاهيم جديدة وبناء معرفة الفاعلين الثقافيين في المنطقة من خلال دعمهم في التأسيس لقواعد بيانات وطنية، بل أصبح يمكن القول أن برنامج السياسات الثقافية يسعى لأن يكون عامل ضغط مؤثر على صناعة القرار. ففي كل من مصر والجزائر، تم وضع إطار عام لسياسة ثقافية جديدة، كما قررت المجموعة العربية للسياسات الثقافية في اجتماعها الأخير في القاهرة تعميم تجربة المجموعة المصرية في حملتها الإعلانية "الثقافة لكل المصريين" على المنطقة العربية. كما أكدت المجموعة العربية على ضرورة التركيز على بناء قدرات الفاعلين الثقافيين في المنطقة في مجال السياسات الثقافية.

التطورات الراهنة على السياسات الثقافية:

يبدو القطاع الثقافي في **المغرب** على موعد مع تغير هام من ناحية الهيكليات التنظيمية وصناعة القرار، وذلك بانتظاره إعلان تأسيس المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، والذي ينتظر منه أن يؤثر بشكل كبير بآليات صناعة القرار على المستوى الحكومي، إلا أن نقاط الضعف الرئيسة التي تؤثر سلباً على الثقافة المغربية مازالت قائمة، حيث مازال تمويل الثقافة ضعيفاً ومازالت الكوادر البشرية المعنية بإدارة شؤون الثقافة في البلاد بحاجة إلى التدريب والتأهيل دون وجود أي مبادرة تبشر باهتمام الجهات الرسمية بهذا الأمر.

ويركز المغرب في علاقاته الدولية على بلدين تربطه بهما علاقات تاريخية هما إسبانيا وفرنسا بينما تندر أشكال التعاون مع جهات أخرى. بينما ما يزال دعم القطاع الخاص للثقافة والفنون محدوداً رغم وجود مبادرات فردية مباشرة كتنخيص عائلة لمنزلها في ألمانيا لتكون مساحة لمعارض فنية لغنائين مغاربة وغير مغاربة. في السياق نفسه يشهد المغرب ازدهاراً في تنوع الأنشطة الثقافية والفنية التي تنظم داخل البلاد كما تنشأ هيئتين تعليميتين جديدتين، المعهد العالي لمهن السمعى والبصرى والسينما، وافتتاح ماجستير الدراسات الثقافية والأدبية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية. الأمر الذي يعد تطوراً هاماً على مستوى التعليم المهني والأكاديمي في المجالات الثقافية والفنية.

أما في **مصر**، فدستور جديد قد أقر، ويتوقع أن تتبعه تعديلات تشريعية كثيرة. تغيرات على مستوى المؤسسات الحكومية، وحالة عدم استقرار تشهدها وزارة الثقافة بتعاقب خمسة وزارة على الوزارة منذ ثورة 25 يناير، كذلك تم تغيير عدد من قيادات الوزارة ورؤساء القطاعات تبعاً

¹ انضم ممثلون عن كل من ليبيا واليمن إلى الاجتماع الثاني للمجموعة العربية للسياسات الثقافية والذي عقد في 14 كانون الأول (ديسمبر) 2012 في القاهرة. تمهيداً لتطوير برنامج السياسات الثقافية ليشمل هذين البلدين.

لتغيير الوزراء، إلا أنه لم يطرأ أي تغيير على العاملين في الوزارة من حيث العدد أو التأهيل. كذلك لم يطرأ تطور واضح أو معلن في استراتيجيات الوزارة وآليات عملها. في حين شهد المجلس الأعلى للثقافة صدور قرار بإعادة تشكيل اللجان الدائمة له وعددها 26 لجنة. كما يمكن الحديث عن تشكيل مجالس أمناء لعدد من المتاحف ومؤسسات وزارة الثقافة الأخرى ولكن دور هذه المجالس وصلاحياتها غير واضح وكذلك معايير اختيار الأعضاء، وتم فصل وزارة الآثار عن وزارة الثقافة، مما أدى إلى إحداث نقص في ميزانية وزارة الثقافة التي كانت تعتمد على دخل الآثار لتمويل صندوق التنمية الثقافية، والذي كان يقوم بدور في تمويل الأنشطة الثقافية غير الحكومية. ومن هنا، جاء تصريح وزير الثقافة بوقف تمويل الأنشطة الثقافية غير الحكومية بسبب هذا النقص في ميزانية الوزارة.

على نقيض ما يحدث في الجزائر، تتجه المؤسسة الثقافية الحكومية نحو تنظيم المهرجانات من خلال مؤسسات المجتمع المدني كما مولت الوزارة، بشكل متقطع، بعض المبادرات الثقافية المستقلة وغير المسجلة قانوناً، كاحتفالية الشهرية "الفن ميدان" التي ينظمها عدد من الأفراد المتمين لمؤسسات ثقافية بشكل تطوعي ودون إطار قانوني.

تسهل ملاحظة ازدياد نشاط المؤسسات الثقافية المستقلة وذلك من حيث إيجاد مصادر للتمويل، أو حتى من حيث عدد الأنشطة المقدمة وجودتها، كذلك آلية تقديم هذه الأنشطة والتواصل مع الجمهور، وذلك بعد خروج المهرجانات والعروض الفنية إلى الشوارع والميادين العامة، بعد التغيير في وضع السيطرة الأمنية من قبل وزارة الداخلية والضغط في اتجاه إلغاء التصاريح الأمنية، ومن هنا تعددت المبادرات الثقافية والفنية غير الحكومية في الفضاءات العامة، وبدأت المؤسسات المستقلة في الضغط على وزارة الثقافة لتمويل هذه الأنشطة والتأكيد على أن ميزانية الوزارة ليست حكرًا على الأنشطة الحكومية. كما زادت كذلك نسبة التشبيك بين المؤسسات الثقافية المستقلة في تنفيذ الكثير من الفعاليات والأنشطة.

أما **الجزائر**، فتشهد تكريسًا مستمرًا لآليات صناعة القرار القديمة في وزارة الثقافة رغم تأسيس "المجلس الوطني للثقافة والفنون"، وهو مجلس مكون من شخصيات وطنية فنية من شتى المجالات، وتتلخص المهمة الأساسية لهذا المجلس في التفكير وإعادة النظر في القوانين الناظمة لعمل الفنان من حيث حقوقه الأساسية (الضمان الاجتماعي على سبيل المثال).

تشريعياً لا يبدو أن القوانين والمراسيم الصادرة حديثاً تشغل بقضايا ديمقراطية العمل الثقافي، فقد صدر مرسوم يخص قطاع السينما في الجزائر، ركز على ضرورة ألا يمسّ الفيلم الجزائري بالهوية الوطنية للجزائر ولا سوف يُعتبر الفيلم ممنوعاً. بينما يعتبر صدور تشريع ينص على تخفيضات ضريبية تحصل عليها مؤسسات القطاع الخاص حين تقدم على دعم وتمويل مؤسسات وأحداث القطاع الثقافي أمراً إيجابياً تنقص من هذه الإيجابية السلسلة الإدارية الروتينية الطويلة والمعقدة لتطبيقه مما قد يدفع الكثيرين من أصحاب الفعاليات الاقتصادية إلى الامتناع أو التردد في المشاركة.

الجزائر التي تملك أحد أصعب قوانين الجمعيات في المنطقة، لم تشهد خلال الأشهر الماضية تأسيس جمعيات أو مؤسسات مستقلة حديثة، ومنذ بداية عام 2012 جرى تعديل إضافي على بنود القانون زادت من صعوبته وهو فرض منع شامل على الجمعيات والمؤسسات المدنية من تلقي أي دعم مالي من مصادر خارجية.

إلا أن كل هذا لا يمنع رصد وعي متزايد يحصل عليه القطاع الثقافي المستقل في الجزائر من حيث التحرك خارج الإطار الحكومي للثقافة، وهذا ما يمكن تلمسه من خلال تمكن بعض الفنانين الجزائريين من الحصول على بعض المنح التمويلية من مؤسسات مانحة إقليمياً كالصندوق العربي للثقافة والفنون (آفاق)، إضافة إلى تمكن بعض الفنانين الجزائريين من حصد بعض الجوائز في مهرجان أبو ظبي السينمائي الماضي.

وفي حين أن الحجم الإجمالي للموازنة العامة للجزائر في العام 2012 بلغ ما يعادل 254 مليون دولار، وقد تم إقرار ميزانية خاصة باحتفالية ذكرى الاستقلال "يتعذر الحصول على رقم تقريبي لحجمها" لكن وبشكل عام يحصل القطاع الثقافي المستقل على ما نسبته 0.02% من حجم الموازنة المذكورة أعلاه. إذ لم يُعلن عن برامج أو منح أو جوائز جديدة بغرض توفير المزيد من التمويل للعمل الثقافي ولا عن تأسيس بنى تمويلية جديدة كصناديق الثقافة، ناهيك أن التمويل القادم من القطاع الخاص ضعيف جداً.

منذ عهد الاستقلال حتى الآن لا تزال المؤسسات التعليمية والأكاديمية الفنية في الجزائر هي ذاتها، ومن أهمها مدرسة الفنون الجميلة، ومدرسة الفنون الدرامية. ولكن في 2012 جرى استحداث قسم جامعي في معهد الهندسة المعمارية في العاصمة للتخصص في ترميم

الأبنية التراثية. وكما يحصل في كل عام تقريباً، يقوم طلاب معهد الدراما بإضراب موجه إلى وزارة الثقافة للاعتراض على وضعهم الأكاديمي بعد التخرج، فمنذ عقود يشنكي خريجو مدرسة الفنون الدرامية أن شهادتهم غير معترف بها من قبل وزارة التعليم في الجزائر، ولكن الوضع مستمر على حاله دون أي جديد.

وتستمر ظاهرة "ترسيم المهرجانات"، التي تستهدف المهرجانات وتأخذ طابعاً إجبارياً وتهدف في مجملها إلى فرض هيمنة الثقافة الرسمية على المشهد الثقافي المستقل في الجزائر، ومن خلالها تقوم وزارة الثقافة بتحويل مهرجان ما من كونه مستقل إلى حكومي وتقدم للمهرجان دعماً مادياً، ولكن بعد مرور سنة أو سنتين أو أكثر تعمد الوزارة إلى تغيير إدارة المهرجان واستبدالها بأشخاص تختارهم، وبذلك يجد الأشخاص الذين أسسوا المهرجان أنفسهم خارج المهرجان تماماً.

من أشهر الأمثلة على ظاهرة الترسيم: ترسيم مهرجان موسيقى الراي في مدينة وهران، حيث جرى ترسيمه ثم بعد مرور 3 سنوات جرى استبدال إدارته كما تم نقله من مدينة وهران، منبته الأصلي، إلى مدينة أخرى، تلمسان.

وفي **سوريا**، كثفت وزارة الثقافة الدور الذي طالما لعبته كأداة في تعزيز الخطاب السياسي حيث ساهمت في خلق صورة استمرار "الحياة الطبيعية" متضمنة إقامة الأنشطة الفنية الاعتيادية. وقاومت، كما كل باقي المؤسسات الحكومية، الاعتراف بما يحدث على الأرض، فمن الملفت مثلاً الإعلان عن تأجيل مهرجان السينما الدولي عام 2011 مرتين قبل الإعلان عن إلغاء دورته الاعتيادية.

وشهد المستوى التشريعي عملاً كثيفاً (جاء في سياق ما دعته السلطة السياسية الخطة الإصلاحية) حيث تم "الاستفتاء" على دستور جديد رفع التنوع الثقافي ليكون أحد المبادئ الأساسية الواجبة الحماية كما أعلن عن رفع حالة الطوارئ واستبدالها بقوانين الإرهاب. إضافة إلى استمرار العمل على قانون الجمعيات الأهلية، وصدر قانون إعلام جديد ووضع المسودة الأولى لقانون الإعلام الإلكتروني.

أما القطاع الثقافي المستقل، فقد شهد من التغيرات ما يمكن اعتباره "إرهاصاً" لتغير بنوي يتوقع أن ينعكس لاحقاً على هذا القطاع وعلى العمل الثقافي والفني عموماً في سوريا. فقد حدثت القطيعة المطلقة مع السلطة السياسية مما فرغ الأطر الناطمة للعمل الثقافي من قوتها وتحديداً المؤسسات الحكومية والرعاة المقربين من السلطة. أدى هذا إلى فراغ سرعان ما وجدناه يمتلئ ببدائل مرتبطة مباشرة بالتغيرات السياسية والاجتماعية في سوريا. ليصبح الفن المستقل خارج سوريا جزءاً هاماً من المشهد الثقافي للبلد، وليصبح ظهور فاعلين جدد لم يكونوا على خارطة القطاع المستقل سابقاً، حدثاً نوعياً يؤثر على المفاهيم قبل أن يؤثر على آليات الإنتاج.

سوريا هي بلد تغيب عنه اليوم مساهمة الهيئات الخارجية حيث أغلقت جميع المراكز الثقافية أبوابها، علماً أنها كانت، إلى حد كبير، الداعم الوحيد للفنانين السوريين قبل الثورة، عدا عن مساهمة المنظمات الإقليمية القليلة بمنح إنتاجية للفنانين الشباب. استمرار هذه المؤسسات الإقليمية اليوم في تمويل العمل الإبداعي، يشكل عاملاً حاسماً بالنسبة للإنتاج الفني الضئيل الذي مازال مستمراً في البلاد.

القسم الأول: التطورات الراهنة على السياسات الثقافية

المغرب

أولاً- التطورات على المستوى الحكومي

تتطر السياسة الثقافية المغربية هيكلية الهيئة الدستورية التي نص عليها دستور 1 تموز (يوليو) 2011 بخصوص المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية كي تتبلور هيكلية المؤسسات والهيئات القديمة أو حتى تلك التي يمكن أن تستحدث، وماهية مسؤولياتها وصلاحياتها وأليات اتخاذ القرار فيها، وكي تتوالى النصوص التشريعية التطبيقية لاحقاً. لكن لعلّ تكليف السيد محمد لكحل في أكتوبر 2012 بتسيير شؤون المفتشية العامة كان واحداً من أهم التطورات الحاصلة على مستوى المؤسسة الثقافية الحكومية في المغرب في الوقت الراهن؛ فهو من الأطر الإدارية التي راكمت خبرة جيدة في العمل الثقافي داخل دواليب الوزارة.

لكن لازال بالإمكان، رغم صعوبة الرصد الدقيق، أن نتحدث عن عناصر إيجابية متعلقة بالدور الذي تبناه المؤسسة الحكومية بشكلها الحالي:

- خطابُ الملك في افتتاح السنة التشريعية الجديدة في 12 تشرين الأول (أكتوبر)، إذ دعا المؤسسة التشريعية إلى الإسراع بإخراج القانون التنظيمي المتعلق بتنفيذ الطابع الرسمي للأمازيغية، والقانون التنظيمي المحدث للمجلس الوطني للغات والثقافات الوطنية. هذا المجلس الذي يعول عليه في إعطاء انطلاقة جديدة للعمل الثقافي في المغرب.
- توجه رسالة ملكية إلى المناظرة الوطنية للسينما المغربية التي عقدت في الرباط أيام 17 و18 و19 تشرين الأول (أكتوبر) 2012، اعتبرت جد هامة بالنظر لمضمونها المنتصر للسينما كفعل ثقافي وفتي نشاط صناعي وتجاري.

كما يُنتظر في المغرب انطلاق عمل المؤسسة الوطنية للمتاحف ابتداء من 2013، حيث من المرتقب أن تتكب المؤسسة على الورشات الموكولة لها بمجرد تسلم المتاحف من سلطة الوصاية من وزارة الثقافة، كما يُنتظر انطلاق عمل مؤسسة أرشيف المغرب.

غير أنه بعيداً عن ذلك، تظل المشكلة الأساسية في الممارسة الثقافية هي الموارد المالية التي يتعين أن تبلغ 1% من الميزانية العامة للدولة على الأقل، وتفعيل الرسالة الملكية المخصصة لدعم المسرح والرامية إلى تخصيص 1% من ميزانيات الجماعات المحلية لدعم الثقافة والفنون. (رسالة كان قد وجهها الحسن الثاني إلى المناظرة الأولى للمسرح الاحترافي سنة 1992)، علاوة على تأهيل الموارد البشرية لتأطير الشأن الثقافي وتوسيع إشراك القطاع الخاص في التعاطي معه ودعمه.

التعاون بين الجهات الرسمية:

قامت وزارة الثقافة باستضافة "ملتقى الشارقة لكتاب المسرح الشباب" بمدينة مراكش أيام 19 و20 أكتوبر. وذلك تحت إشراف الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة بالتعاون مع المديرية الجهوية لوزارة الثقافة بجهة مراكش تانسيفت الحوز. هذا الملتقى الذي تنظمه دائرة الثقافة والإعلام بإمارة الشارقة سنوياً في مدن عربية عدة يرمي إلى اكتشاف مبدعين شباب والتعريف برؤاهم وأفكارهم وتحفيزهم مادياً ومعنوياً.

يهدف هذا النشاط من جهة أخرى لتثمين العلاقات الثقافية بين دائرة الثقافة والإعلام بالإمارات العربية المتحدة والمؤسسات الثقافية المغربية خاصة المهتمة بالمسرح منها.

الجهات الرسمية والمؤسسات المستقلة:

لأول في المغرب مرة يُسجل حدثين في علاقة المؤسسات والقطاعات الحكومية العمومية بالمؤسسات الثقافية المدنية المستقلة وهما:
1. استقبال اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير (لجنة حكومية تابعة لوزارة النقل) لوفد من اتحاد كتاب المغرب في تشرين الأول (أكتوبر) 2012. وتميز هذا اللقاء باتفاق الطرفين على مجموعة من المشاريع الأولية التي أوكل لاتحاد كتاب المغرب الإشراف عليها ومباشرة إنجازها وتنفيذها، بدعم اللجنة المذكورة، والتي تروم إشراك اتحاد كتاب المغرب، ممثلًا بمبدعيه وكتابه وفنانيه، في تدبير ملف السلامة الطرقية، بشكل يساهم فيه الاتحاد بتحفيظ الكتاب والمبدعين على الاهتمام بالأشكال التعبيرية المنفتحة على قضايا المجتمع وحقوق الإنسان، ومن أبرزها الحق في الحياة داخل الفضاء الطرقي.

وهو ما سيأتي عبر تشجيع ودعم أدب الطفل ومجالات التربية والفنون التشكيلية والرسم والتعبير المسرحي والتواصل المباشر مع تلاميذ المؤسسات التعليمية، وإحداث جوائز محفزة لهم ودعم منشورات الاتحاد وغيرها من المجالات وفق برنامج عمل دقيق ستم بلورة الجزء الثاني منه في اتفاقية شراكة بين الطرفين، سيتم توقيعها في حفل رسمي بمناسبة الاحتفاء باليوم الوطني للسلامة الطرقية.

2. استقبال مدير المكتب الوطني للسكك الحديدية (مؤسسة عمومية) لوفد من اتحاد كتاب المغرب الذي عرض خطة ثقافية تهدف إلى تشجيع القراءة في الفضاءات العمومية بالمغرب من خلال مبادرة "قطار القراءة". ويتعلق الأمر بتوزيع إصدارات للاتحاد، يمول طبعتها المكتب الوطني للسكك الحديدية مجانًا بمحطات القطارات، أسفر الاجتماع كذلك عن الاتفاق على إحداث جائزة وطنية كبرى للرواية المغربية المكتوبة بالعربية بدعم من المؤسسة، كما تم الاتفاق على إحداث إطار للشراكة والتعاون يتم بموجبه تنفيذ بعض المشاريع الثقافية التي يقترحها المكتب التنفيذي لاتحاد كتاب المغرب.

ثانيًا - التطورات على مستوى القطاع الثقافي المستقل:

1. انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر لاتحاد كتاب المغرب²، بمدينة الرباط يومي 7 و8 أيلول (سبتمبر) 2012 وانتخاب الناقد عبد الرحيم العلام رئيسًا له. سبب انتخاب السيد العلام تخوفًا لدى الكثير من المعنيين نتيجة قربه من السلطة من ناحية، ومن الخليج من ناحية أخرى، ما أعاد طرح سؤال جوهرى حول ما إذا كانت هذه المؤسسة قادرة على أداء دورها باستقلالية تامة عن التعليمات والتوجيهات الفوقية من السلطة السياسية، التي غيّبت صوت الكتاب والمتقنين عن الحراك الاجتماعي والسياسي الذي شهده المغرب ولا يزال.
بينما يعتبر إقرار المؤتمر، لأول مرة، تمثيلية للنساء بنسبة 30 في المائة من مجموع الأعضاء داخل الأجهزة التقريرية، ما مكن 4 نساء من 11 من التواجد في المكتب التنفيذي للمنظمة، يعتبر هذا القرار من أهم ما توصل إليه المؤتمر.

2. تأسيس إطارين جديدين: الأول باسم "رابطة كاتبات المغرب" وذلك من طرف مجموعة من المبدعات والكاتبات المغربيات ذوات الحضور الثقافي في المغرب، القريات بدورهن من الحركة الثقافية الوطنية الديمقراطية، وقد انتخبت الكاتبة عزيزة احضيه لرئاسة الرابطة، التي توصلت بما يزيد عن 285 استمارة وطلب للانخراط. والهدف من تأسيس هذا الإطار هو:

- تعزيز التواصل بين الكاتبات المغربيات والتعرف على إنتاجهن ومتابعته والعمل على وضع بيبيوغرافيا لإنتاجتهن.
- السعي إلى جمع كل صاحبات الأقلام الجادة من مختلف جهات المملكة والاحتفاء بإبداعهن وكتابتهن وكذا التعريف بها داخل إطار يضمن لهن المتابعة والاستمرار والتواصل.

أما الثاني فهو إحداث مؤسسة مدنية حديثة هي مركز للدراسات تابع لمجلة "الأزمة الحديثة"³ بإدارة السيد عبد الله العلوي البلغيشي وهو رئيس تحرير المجلة. يعتبر المؤسسون من الوجوه السياسية والثقافية والفكرية المعروفة بحضورها في الحياة العامة، سبق للبعض منها أن تحمل

² عُرِفَت منظمة "اتحاد كتاب المغرب" التي احتفلت هذه السنة بالذكرى 50 لتأسيسها دومًا كقلعة يسارية مستقلة وكانت مؤتمراتها السابقة تحظى دومًا باهتمام السلطة لأن بياناتها كانت تتسم بالحدة وتشريح للوضع السياسي والثقافي. وكثيرًا ما حملت هذه البيانات انتقادات لاذعة للسلطة. وقد خاض الاتحاد معارك شرسة من أجل إلغاء توقيف عدد من المجلات الثقافية أو الكتب الممنوعة.

³ مجلة "الأزمة الحديثة" فصلية تعنى بشؤون الفكر والثقافة من خلال المساهمة في الانفتاح على مكتسبات الفكر الحديث والمعاصر، وتضع ضمن أهدافها نشر الفكر الحر والفكر النقدي، كان قد صدر منها 5 أعداد مواضيعها لصيقة بأوضاع الثقافة في المغرب.

مسؤوليات وزارة في حكومة التناوب كالأستاذ مولاي اسماعيل العلوي الذي كان أميناً لحزب التقدم والاشتراكية (يسار). ومن ثمّ، يمكن القول إن خلفياتهم ثقافية فكرية تنصير للتعدد والتنوع الثقافي وللغفكر الديمقراطي الحر.

إضافة إلى تحضير الأعمال المقبلة للمجلة وبث روح النقاش بين المثقفين، يهدف المركز إلى نشر الأبحاث والدراسات المتعلقة بمجالات الفلسفة العربية الإسلامية، والفلسفة الغربية، والأنجلوساكسونية، وكذا الأبحاث المستجدة، وترجمة متون الفكر الفلسفي الغربي والفكر العربي إلى لغة أخرى، وتتجسد الاهتمامات بشكل أساسي في مدارس أوضاع الثقافة في المغرب والعناية بشؤون الفكر والانفتاح على مكتسباته الإنسانية.

3. لقاءات هامة: لابد عند الحديث عن الحياة الثقافية المستقلة في المغرب من الحديث عن بعض اللقاءات الهامة المنظمة من طرف جمعيات مدنية مستقلة ذات صلة بالمسألة الثقافية:

1 - مشاركة النقابة المغربية لمحترفي المسرح في أشغال المؤتمر الدولي العشرين للفدرالية الدولية للممثلين المنعقد بتورتو بكندا ما بين 25 و30 سبتمبر 2012، وهو المؤتمر الذي تداول على مدى أسبوع من الأشغال في العديد من القضايا المرتبطة بالأوضاع المهنية والتشريعية والاجتماعية للممثلين وفناني الأداء في العالم.

2 - انعقاد لقاء حول "الثقافة المغربية، عوائق ورهانات"، نظمه جمعية قداماء تلاميذ الإمام الأصيلي، واحتضنه مركز الحسن الثاني للملتقيات الدولية بأصيلة يوم 15 أيلول (سبتمبر) 2012، أطلق خلاله الشاعر عبد اللطيف اللعبي (شاعر وفاعل ثقافي، حائز على جائزة الغونكور الفرنسية ومعتقل سياسي سابق) النار على المشهد السياسي والثقافي المغربي، معتبراً أنه لا يمكن تحقيق نهضة ثقافية دون تحول ديمقراطي حقيقي، وأن ما يعرفه المغرب هو تجديد لآليات التحكم والاستبداد لا غير، مع ما يمكن تسجيله من تراكم إيجابي عبر بعض المبادرات الفردية لمثقفين مغاربة تمكنوا من الصمود أمام التهميش والإقصاء من جهة، والإغراء والاحتواء من جهة أخرى.

ثالثاً - التعاون الثقافي الدولي:

1. شارك المغرب بوفد هام يرأسه وزير الثقافة في الندوة الدولية حول "التعايش مع التراث العالمي في إفريقيا" جوهنسنورغ، 29/26 سبتمبر 2012، جنوب إفريقيا وذلك في إطار تخليد الذكرى الأربعين لاتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي. وتعتبر هذه الندوة التي تنظم بالتشارك بين الدولة المضيفة جنوب إفريقيا وصندوق التراث العالمي لإفريقيا، ومركز التراث العالمي لليونسكو، أرضية للحوار بين المؤسسات الحكومية ومنظمات التراث وممثلين عن المجتمعات المحلية والقطاع الخاص.

وحسب بلاغ صادر عن وزارة الثقافة، فقد تركز محور نقاش الندوة حول الوسائل والاستراتيجيات اللازمة لجعل التراث الإفريقي رافعة حقيقية للتنمية المستدامة وكذا لوضع نظم التسيير التي تمكن من حماية هذا التراث والمحافظة عليه في مواجهة الضغط المستمر للنمو العالمي. وقد أعلن المغرب خلال هذه الندوة عن المساهمة من جديد في صندوق التراث العالمي لإفريقيا الذي تستخدم موارده في دعم مشاريع المحافظة على التراث بإفريقيا وحمايته.

2. وفي إطار دور المؤسسة الثقافية الدبلوماسية في المغرب فأهم ما يمكن الإشارة إليه هو انطلاق تظاهرة "دابا المغرب" (دابا، كلمة عامية تعني: الآن) التي تحتضنها بلجيكا في الفترة ما بين 9 تشرين الأول (أكتوبر) 2012 و31 كانون الثاني (يناير) 2013. تمتد التظاهرة على مدى ثلاثة أشهر، وتعد موسماً ثقافياً وفتياً يهدف إلى التعريف بالثقافة المغربية، وذلك بمشاركة 150 مبدعاً وفناناً سيفقدون ستين عرضاً في مجال الأدب والموسيقى والسينما، دون إغفال التعبيرات الحديثة من قبيل الرقص العصري.

تهدف التظاهرة (تبعاً للمنظمين من الجانب المغربي والبلجيكي، وهم: وزارة الثقافة المغربية ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج ومجلس الجالية المغربية بالخارج وشركاؤها الدوليون "مندوبية والوطني بروكسيل، وزارة الثقافة والسمعي البصري بفدرالية والوطني بروكسيل") إلى إبراز الحدائث الثقافية والفنية للمغاربة في المغرب وبلجيكا على حد سواء من خلال الإنصات إلى

الإبداعات الصاعدة خصوصاً ما يتعلق بممارسات وإبداع الجيل الثاني والثالث، وذلك في مختلف الأنماط الإبداعية، علاوة على فتح نقاش مع الأجيال وطرح الإشكاليات الحالية التي تتفاعل معها الجالية، وكذا علاقة الشمال بالجنوب.

3. استمرار التعاون الثقافي بين المغرب وإسبانيا؛ فقد تمّ في يوم 15 تشرين الأول (أكتوبر) إعطاء الانطلاقة لهيئة وتجهيز مركز التراث بتطوان، في المدينة العتيقة، بحضور وفد من مدينة مالقة الإسبانية. ويهدف المشروع إلى المحافظة على الموروث الحضري الغني للمدينة العتيقة، بما في ذلك الموروث الشفهي والمكتوب والمادي واللامادي. والمحافظة على التراث العام للمدينة وتثمينه كعامل للتنمية المحلية. كما يروم المشروع إدماج هذا التراث في إطار إستراتيجية للتنمية المستدامة. وكذا خلق فضاءات جديدة لاستقبال أنشطة الصناعة التقليدية وتأهيل فضاءات لإنعاش الموروث الفكري والحضاري للمدينة.

ويندرج هذا المشروع المشترك أيضاً في إطار برنامج التعاون الدولي الذي يجمع بين منطقة مالغا بجنوب إسبانيا وشمال المغرب لتطوير البنيات التراثية للمدينة العتيقة لتطوان وتأهيل الرصيد السياحي والتاريخي للمدينة.

4. على الرغم من أنّ السويد كبلد لا يدخل في الأولوية الثقافية للمغاربة، على العكس من فرنسا أو إسبانيا، فقد تلقت المكتبة الوطنية للمملكة هبة من سفارة السويد بالرباط هي عبارة عن كتب مترجمة إلى اللغة العربية والفرنسية من الشاعر السويدي الحائز على جائزة نوبل لسنة 2011. تعتبر هذه الهبة بمثابة تكريس للعلاقات الدبلوماسية التي تربط بين المغرب والسويد. وتضم هذه الهبة الأعمال الكاملة 2002 - 1954 منها ثمانية مترجمة إلى اللغة العربية. هذه العناوين ستضع في البوابة الإلكترونية للمكتبة الوطنية وتعرض في القاعة الكبرى للقراء وفضاء الباحثين.

5. احتضان المغرب للأيام الثقافية الروسية، خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 25 تشرين الأول (أكتوبر) 2012. شملت المناسبة سهرات موسيقية وغنائية بمدن الرباط والدار البيضاء ومراكش ومكناس، كما تتضمن هذه الأيام معرضاً للصور الفوتوغرافية تمثل الحضارة الروسية.

رابعاً - الهيئات الخارجية (المراكز الأجنبية، المؤسسات، المعاهد...الخ):

يلاحظ أن المراكز الثقافية في المغرب تواصل دينامييتها المعهودة المتمثلة في برمجة أنشطة ثقافية، فنية ولغوية على مدار السنة. ويمكن الإشارة إلى ثلاثة أنشطة مهمة، الأولى تخص الجانب الفرنسي (سفارة فرنسا بالرباط)، فيما الثانية والثالثة تهتم المعهد الثقافي الإسباني والمعهد الثقافي الألماني:

1. منحت سفارة فرنسا بالرباط جائزة الأطلس الكبير لسنة 2012 للكاتب محمد الوردني عن روايته "القرية الملعونة" في صنف أعمال الخيال الفرنكوفونية، وكذا محمد العمري لترجمته رواية "الحياة في مكان آخر" للكاتب ميلان كونديرا. وتهتم هذه الجائزة، التي تمنحها السفارة الفرنسية والتي وصلت هذه السنة إلى دورتها التاسعة عشرة، المؤلفات المنشورة في المغرب ما بين كاون الثاني (يناير) 2010 وحزيران (يونيو) 2012 التي يقترحها الناشرون وتتنظر فيها لجنة اختيار تحرص على تمثيل متوازن لدور النشر، وتتحرى الدقة في معايير تقديم الأعمال.

2. قدم معهد ثيرباتيس بالرباط لأول مرة برنامجه الجديد "مزبداً من الثقافة" الذي يجمع سلسلة من الورشات التطبيقية. سيتم افتتاح البرنامج من خلال مشروع "المدرسة الحرة لفنون الحركة" المنظم بالشراكة مع سفارة الجمهورية البوليفارية لغينيزويلا بالمغرب ووزارة القوات الشعبية للحكومة البوليفارية الفينيزولية.

يتألف المشروع من ثلاث ورشات في الرقص يتم تنظيمها بمعهد ثيرباتيس بالرباط ابتداء من 18 تشرين الأول (أكتوبر) 2012.

3. المبادرة التي تمت يومي 19 و20 تشرين الأول (أكتوبر) 2012 بين معهد غوته والمجلس الثقافي البريطاني، وبالشراكة مع المعهد الفرنسي وسفارة مملكة هولندا بالمغرب، تحت شعار "لقاءات مع صناديق الأوروبية والعربية لتمويل السينما المغربية وبرامج إدماج المواهب الشابة في المجال المهني بالرباط"، وذلك لفائدة مهنيي القطاع السينمائي وطلبة مدارس السينما بالمغرب.

4. فتح باب الترشيح للاستفادة من منح للإقامة بمدينة الفنون بباريس برسم موسم 2013. يستهدف برنامج الإقامة الذي تشرف عليه وزارة الثقافة والمصلحة الثقافية لسفارة فرنسا بالرباط، الفنانين المغاربة الذين يتدثون مسار فني احترافي والأدباء وكتاب السيناريو من أجل الاستفادة من مدة إقامة تتراوح بين 3 و9 أشهر (يبقى من حق اللجنة تحديد مدة إقامة إضافية، وذلك حسب طبيعة المشروع المقدم من طرف المرشح) حيث توفر لهم فضاء للإقامة واللقاء والعمل والدراسة.

يتم تقييم حصيلة إقامة الفنان من طرف وزارة الثقافة والمصلحة الثقافية لسفارة فرنسا عند نهاية فترة الإقامة، حيث يقدم الفنان المستفيد تقريراً مفصلاً لوزارة الثقافة والمصلحة الثقافية لسفارة فرنسا، خلال شهر بعد رجوعه للمغرب ثم تستقبل لجنة الاختيار الفنان من أجل تقييم جماعي لحصيلة إقامته.

تدرس الملفات من طرف لجنة مكونة من شخصيات معينة بحكم كفاءتها في ميادين الفنون والآداب، يعين أعضاء اللجنة لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من وزير الثقافة بما فيهم الأعضاء الذين تختارهم المصلحة الثقافية لسفارة فرنسا من أجل تمثيلها داخل اللجنة.

خامساً - تمويل الثقافة:

لم يتم رصد أية موازنات جديدة للعمل الثقافي في المغرب، كما لم يتم التوقيع على أية اتفاقيات دولية جديدة في هذا الإطار، لكن تم الإعلان عن برامج بغرض توفير المزيد من فرص التمويل وهي:

1. أعلنت وزارة الثقافة عن دورة جديدة لدعم الأغنية المغربية، في ثاني تجربة لمشروع الدعم الذي انطلق رسمياً سنة 2011 واللجنة مكونة من شعراء وملحنين ومطربين وموزعين ونقاد وممثلين عن النقابات الفنية. وستنكب هذه اللجنة على اختيار 15 مشروعاً ستستفيد من برنامج دعم الأغنية المغربية لموسم 2012 من بين 32 ترشيحاً تم التوصل به. والغلاف الإجمالي المخصص هذه السنة يقدر بأربعة ملايين ونصف مليون درهم (ما يعادل نصف مليون دولار).

2. أعلن اتحاد كتاب المغرب أنه سيحدث جائزة وطنية كبرى للإبداع الأدبي برعاية مؤسسة ومعهد صندوق الإبداع والتدبير (معهد صندوق الإبداع والتدبير مؤسسة مالية، أنشئت في شكل مؤسسة عمومية بموجب الظهير الصادر في شباط (فبراير) 1959، وتتولى أساساً الحصول على موارد الادخار والحفاظ عليها وتديريها، وهي موارد تتطلب بحكم طبيعتها ومصادرها حماية خاصة. وتتدخل مجموعة صندوق الإبداع والتدبير في أهم المشاريع الهيكلية بالمغرب، وتعتبر اليوم أول مستمر مؤسساتي بالمغرب وفاعلاً أساسياً في الاقتصاد الوطني. أما مؤسسة صندوق الإبداع والتدبير، فهي مؤسسة موازية، تهدف إلى احتضان أنشطة تدعم النهوض بالثقافة والمعرفة وكذلك أنشطة التضامن والتنمية الاجتماعية والمستدامة. ولهذا الغرض، فهي تتولى جميع أنشطة التمويل والإعداد والتنفيذ المرتبطة بالمشاريع والتظاهرات العامة أو الخاصة، والأنشطة التواصلية والإشعاعية التي من شأنها المساهمة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق أهدافها.

أما في الحديث عن مساهمة القطاع الخاص في التمويل الثقافي في المغرب يمكننا هنا الإشارة إلى:

1. مبادرة "دار المأمون" وهي مؤسسة خاصة، تعمل على تقديم دعم للإبداع في مجال الفنون البصرية والأدبية وتعزيز الهوية الثقافية المغربية والإفريقية من خلال المبادلات الثقافية. وقد أطلقت الدار مؤخراً بدعم من اليونسكو منح "يونسكو-أشبورك" للمشاريع الإبداعية الأدبية والموسيقى والفنون البصرية، خاصة ما يهتم بتنظيم الحفلات الموسيقية والقطاع السمعي - البصري والنشر دورة 2013 من برنامجها للمنتج الموجهة للفنانين. ويقترح هذا البرنامج، الذي يُمنّ تنقل الفنانين الشباب، بهدف "إغناء مشاريعهم الإبداعية وإتاحة الفرصة لهم لممارسة حوار ضمن التنوع الثقافي"، على المبدعين المتراوحة أعمارهم بين 25 و35 سنة إقامات في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك المغرب عبر المركز الدولي للإقامات الفنية "دار المأمون" المغربية.
2. مبادرة أسرة مغربية من مدينة الرباط أقدمت على وضع بيتها في برلين بألمانيا رهن إشارة الفنانين التشكيليين والنحاتين لعرض أعمالهم الفنية بالمجان. تعد هذه المبادرة سابقة من نوعها بالمغرب وجديدة على المحيط المغربي، حيث لاقت ترحيباً من قبل المهتمين وتشجيعاً من محبي الفنون.

سادساً - المشاريع والأنشطة الثقافية:

في إطار الزيادة الملحوظة للفعاليات الثقافية (الرسمية والمدنية) في المغرب يمكننا أن نقول أنه شهد خلال الآونة الأخيرة العديد من الأنشطة الثقافية والفنية، يمكن الإلماح إلى أهمها:

- انطلاق الدورة العاشرة للمهرجان المتوسطي للفيلم القصير بمدينة طنجة، يوم 1 تشرين الأول (أكتوبر) 2012 بمنافسة قوية من 52 فيلماً يتيمون إلى 21 دولة عربية وغربية مختلفة وهي التي تم انتقاؤها مما مجموعه 800 فيلم قصير تلقتها الجهة المنظمة.

- تنظم وزارة الثقافة بالتعاون مع المسرح الوطني محمد الخامس افتتاح الموسم المسرحي 2013/2012 خلال الفترة الممتدة من 02 إلى 06 تشرين الأول (أكتوبر) 2012. وقد تم تقديم عروض مسرحية للكبار والصغار بكل من المسرح الوطني محمد الخامس وقاعة باحنيني بالرباط.
- تنظم وزارة الثقافة والجماعة الحضرية لمدينة تازة (شرق المغرب) بالتعاون مع عمالة إقليم تازة الدورة الثالثة عشرة للمهرجان الدولي لمسرح الطفل وذلك في الفترة ما بين 10 و12 تشرين الأول (أكتوبر) 2012. وتعد هذه التظاهرة ملتقىً دولياً سنوياً يلتزم فيه محترفو الفرحة الموجهة للأطفال والياافعين. كما تتضمن أشكالاً فنية مختلفة: مسرح إيماء- حكي - سيرك.
- سجل برنامج هذه الدورة مشاركة عدة فرق فنية من: العراق، بلغاريا، فلسطين، كوت ديفوار، لبنان، أندونيسيا، تونس، السعودية، مصر والمغرب. كما كرمت هذه الدورة أسماء ساهمت في إغناء مسرح الطفل بالمغرب.
- استضافة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسك الدار البيضاء في تشرين الأول (أكتوبر) 2012 للمفكر عبد الله العروي الذي ألقى الدرس الافتتاحي للموسم الجامعي الجديد بالفضاء الذي يحمل اسمه داخل الكلية تحت عنوان "المؤرخ والقاضي". ويعد الدكتور عبد الله العروي أحد أبرز المفكرين والباحثين المغاربة من ذوي الإشعاع الثقافي والفكري المشهود لهم به في العالم.
- انطلاق النسخة السادسة من المهرجان الدولي للمسرح الجامعي بطنجة من 15 أكتوبر إلى غاية 20 من نفس الشهر تحت شعار: "طنجة، عاصمة المسرح الجامعي".
- انعقاد المناظرة الوطنية حول السينما، التي نظمت في أكتوبر 2012 من طرف وزارة الاتصال بالشراكة مع المركز السينمائي المغربي وذلك برعاية ملك المغرب. المناظرة تعتبر محطة تاريخية تم من خلالها الوقوف عند واقع السينما المغربية واستشراف آفاقها المستقبلية عبر ورشات شارك فيها أكثر من 300 متدخل في القطاع، في أفق إعداد الكتاب الأبيض حول قطاع السينما. المناظرة انعقدت تحت شعار "السينما المغربية، التحديات والآفاق" وشملت تسع ورشات علمية شارك فيها أكاديميون ومتخصصون في مجال الفن السابع، خلصت إلى توصيات تعد الأرضية الأساس لوضع خطة عمل واضحة لانطلاقة جديدة للسينما بالمملكة. والورشات هي: الإنتاج الوطني والتكنولوجيات الحديثة وآفاق التطور التكنولوجي. البنيات التحتية والتوزيع والاستثمار والاستغلال. التقنيون والمهنيون الموازية. التكوين والتأهيل. السينما ووسائل الاتصال السمعي البصري، وقضايا الترويج والتسويق. المهرجانات والإشعاع السينمائي. حقوق المؤلف والملكية الفكرية ومحاربة القرصنة. تقنين وتنظيم القطاع. الممثل وقضايا المهنة في الإنتاج السينمائي.

سابعاً - الثقافة والقطاعات الأخرى:

لم يشهد المغرب أية توجهات عامة نحو إدماج العمل الثقافي في العملية التنموية أو في أي من القطاعات الأخرى من العمل الاجتماعي والاقتصادي،

ثامناً - التعليم الأكاديمي والمهني في مجالات الثقافة والفنون:

1. يشهد شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2012 افتتاح المعهد العالي لمهن السمعيات البصري والسينما بالرباط في وجه الطلبة من أجل التكوين السينمائي. هذا وقد صدر مرسوم محدث للمعهد بالجريدة الرسمية في آذار (مارس) 2012 كمؤسسة عمومية للتعليم العالي غير التابعة للجامعات تحت وصاية وزارة الاتصال. كما أن الوزارة كانت قد أعلنت عبر الصحافة الوطنية وفي موقعها الإلكتروني عن تنظيم مباراة لتوظيف 8 أساتذة وذلك في تخصصات: الصوت، الإنتاج، الإخراج، الصورة، الكتابة الدرامية.
- 2 - بدء الدراسة في "ماستر الدراسات الثقافية والأدبية" بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بن مسك بالدار البيضاء برسم الموسم الجامعي 2012-2013.

تاسعاً - الموضوعات الراهنة:

لقد سجل شهر أكتوبر 2012 توقيع مجموعة من المثقفين المغاربة على بيان يدعو إلى وحدة اليسار المغربي، البيان الذي حمل توقع 46 اسماً أغلبهم من أصحاب الحساسيات اليسارية ألح على ضرورة الوضوح الفكري والسياسي والإيديولوجي باعتباره شرط لزوم للخروج بالمجتمع مما أسماها بـ "حالات الإعاقة الدائمة".

واتقد البيان انصراف اليسار عن موضوع الدين، واندفاعه وراء نظرة وضعائية وعلمانية، واعتبر أن "الواجب والأمانة يدعواننا، اليوم، إلى نقد تلك الخيارات بعيداً عن أيّ منزع إلى التبرير، خاصة وأنّ مساحةً ذاتيًّا فيها كانت عالية، وقابلة للملاحظة يُبسّر شديد (النزعة العلمانية المغالية، التغريب واحتقار التراث بدعوى الحداثة، الجهل المُطبّق بالتاريخ الديني والثقافي للشعب والأمة، سيطرة النخب الفرنكوفونية على مؤسسات الدولة وعلى القرار الحزبي في معظم الأحزاب).

كما دعا البيان إلى ضرورة وضع برنامج نضالي مجتمعي للياسر، يقطع مع البرامج الفوقية والتقنوقراطية، ويعود إلى "التقاليد التنظيمية والضوابط الأخلاقية التي ميزت تجارب اليسار التنظيمية المكافحة، وعلى رأسها خدمة المواطنين والعمل المباشر معهم، والعناية الدائبة والحرص على توسيع الكادر الحزبي الشعبي والقيادي منهم، عوض الميوعة التنظيمية، والانعزالية النخبوية، والمسلكيات غير الأخلاقية المتفشية اليوم في المشهد اليساري".

لقد شهدت الحياة الثقافية المغربية (أكتوبر 2012) سجلاً كبيراً بين العصابة الأمازيغية لحقوق الإنسان التي أعلنت عن محاولة سلفيين إتلاف مآثر تاريخية، وتحديدًا إتلاف النقش الصخري الأمازيغي التاريخي المسمى "لوحة الشمس"، بموقع «ياوغور» والذي يعود إلى ما قبل وصول الفينيقيين إلى المغرب مشيرة إلى ضبط السكان المحليين سلفيين وتسليمهم إلى السلطة المحلية التي أفرجت عنهم. غير أن وزارة الثقافة المغربية ستكذب في بلاغ رسمي لها هذه الأخبار وتتفها. ليس ذلك فقط بل سيطير ثلاثة وزراء حكوميين إلى الموقع لزيارته وتفقدته. كما يمكن اعتبار توجيه رسالة ملكية إلى المشاركين في أشغال المناظرة الوطنية حول السينما التي افتتحت أشغالها في أكتوبر بالرباط، حدثاً هاماً في ظرفية تتميز بوصول الإسلاميين إلى الحكم وتحملهم مسؤولية حقية وزارة الاتصال ذات الإشراف الإداري والرسمي على القطاع السينمائي. لقد مثلت الرسالة خارطة طريق للنهوض بالسينما في المغرب، فقد دعت إلى جعل محطة المناظرة الوطنية مناسبة لإغنائها وتطويرها مع الاستمرار في توفير الدعم والرعاية للإنتاجات والمبادرات والتظاهرات السينمائية، فيما هي إشارة واضحة لكل الجهات والأطراف ذات التوجه الديني والسلفي المُحرم للفن أو الداعي إلى الفن النظيف.

مصر

أولاً- التطورات على المستوى الحكومي

ينتظر المشهد الثقافي في مصر صدور الدستور الجديد للتعامل مع المراسيم والتشريعات الجديدة التالية لثورة 25 يناير، لكن حتى الآن تعاقب على وزارة الثقافة منذ الثورة خمسة وزراء ثقافة (جابر عصفور، محمد الصاوي، عماد أبو غازي، شاكور عبد الحميد وصابر عرب الذي عاد كوزير ثقافة في الوزارة الحالية، بعد أن كان قد قدم استقالته قبل تكوينها). كذلك تم تغيير عدد من قيادات الوزارة ورؤساء القطاعات تبعاً لتغيير الوزراء، إلا أنه لم يطرأ أي تغيير على العاملين في الوزارة من حيث العدد أو التأهيل. كذلك لم يطرأ تطور واضح أو معلن في استراتيجيات الوزارة وآليات عملها.

من أهم ما يمكن الحديث عنه بصدد التطورات الحاصلة على مستوى المؤسسات الثقافية الحكومية هو صدور قرار بإعادة تشكيل اللجان الدائمة للمجلس الأعلى للثقافة، وعددها 26 لجنة، وذلك حتى انتهاء دورة لجان المجلس لعام 2013، ولجان المجلس هي: الآثار، الاقتصاد، التاريخ، التربية، الترجمة، الثقافة العلمية، الجغرافيا، الدراسات الاجتماعية، الدراسات الأدبية واللغوية، السينما، الشعر، العلوم السياسية، العمارة، الفلسفة، الفنون التشكيلية، الفنون الشعبية والتراث الثقافي، القانون، القصة، الكتابة والنشر، المسرح، المواطنة وحقوق الإنسان، الموسيقى والأوبرا والباليه، البيئة، ثقافة الطفل، علم النفس، علوم الإدارة. وقد ضمت الوزارة لعضوية هذه اللجان عدداً كبيراً من المثقفين المستقلين ومن الشباب نسبيًا ولكن معايير اختيار الأعضاء الجدد وآلية الاختيار لم تكن معلنة ولا معروفة.

كما يمكن الحديث عن تشكيل مجالس أمناء لعدد من المتاحف ومؤسسات وزارة الثقافة الأخرى ولكن دور هذه المجالس وصلاحياتها غير واضح وكذلك معايير اختيار الأعضاء، وتم فصل وزارة الآثار عن وزارة الثقافة، مما أدى إلى إحداث نقص في ميزانية وزارة الثقافة التي كانت

تعتمد على دخل الآثار لتمويل صندوق التنمية الثقافية، الذي كان يقوم بدور في تمويل الأنشطة الثقافية غير الحكومية. ومن هنا، جاء تصريح وزير الثقافة منذ شهر تقريباً بوقف تمويل الأنشطة الثقافية غير الحكومية بسبب هذا النقص في ميزانية الوزارة. كما مولت الوزارة، بشكل متقطع، بعض المبادرات الثقافية المستقلة وغير المسجلة قانوناً، كاحتفالية الشهرية "الفن ميدان" التي ينظمها عدد من الأفراد المتممين لمؤسسات ثقافية بشكل تطوعي ودون إطار قانوني. ساهمت الوزارة أيضاً ببعض المساهمات العينية لإقامة الورش الفنية في إطار المهرجان، بالإضافة إلى بعض الفرق الفنية. تتجه المؤسسة الثقافية الحكومية نحو تنظيم المهرجانات من خلال مؤسسات المجتمع المدني، بعدما ظلت لسنوات طويلة حكراً على وزارة الثقافة، وهو ما حدث مع "مهرجان الأقصر الدولي للفيلم الإفريقي" الذي نفذته مؤسسة شباب الفنانين المستقلين ومهرجان الأقصر للسينما المصرية والأوروبية. يمكن ملاحظة دور المراكز الثقافية في محاولة الانفتاح على المبادرات الثقافية المستقلة في مرحلة ما بعد الثورة وتخصيص نسبة من التمويل لدعمها.

ثانياً - التطورات على مستوى القطاع الثقافي المستقل:

تسهل ملاحظة ازدياد نشاط المؤسسات الثقافية المستقلة وذلك من حيث إيجاد مصادر للتمويل، أو حتى من حيث عدد الأنشطة المقدمة وجودتها، كذلك آلية تقديم هذه الأنشطة والتواصل مع الجمهور، وذلك بعد خروج المهرجانات والعروض الفنية إلى الشوارع والميادين العامة، بعد التغيير في وضع السيطرة الأمنية من قبل وزارة الداخلية والضغط في اتجاه إلغاء التصاريح الأمنية، ومن هنا تعددت المبادرات الثقافية والفنية غير الحكومية في الفضاءات العامة، وبدأت المؤسسات المستقلة في الضغط على وزارة الثقافة لتمويل هذه الأنشطة والتأكيد على أن ميزانية الوزارة ليست حكراً على الأنشطة الحكومية.

كما زادت كذلك نسبة التشبيك بين المؤسسات الثقافية المستقلة في تنفيذ الكثير من الفعاليات والأنشطة، خاصة بعد مبادرة تكوين ائتلاف الثقافة المستقلة التي قادتها مؤسسة المورد الثقافي، والذي شكل تكتلاً لأكثر من 28 كياناً ثقافياً مستقلاً وأكثر من 200 فنان وناشط في الحقل الثقافي المستقل. وهناك تطور ملحوظ في آلية تمويل الثقافة من قبل أفراد؛ فبعض المبادرات الثقافية والفنية في مرحلة ما بعد الثورة قائمة بشكل أساسي على تبرعات الأفراد، وعلى رأسها احتفالية "الفن ميدان" التي استمرت عام ونصف العام بفضل تبرعات الأفراد.

لكن لم تشهد الساحة ظهوراً لمؤسسة مدنية بعينها، وإنما ظهوراً لعدد كبير من المبادرات الثقافية الشبابية المستقلة والمتعلقة بالشارع بشكل مباشر، على سبيل المثال مبادرة "الفن ميدان" وهي احتفالية شهرية تقام في ميدان عابدين (أمام أحد القصور الرئاسية). مبادرة "حكاية جدار" والتي تستهدف المناطق العشوائية والمهمشة لحث المواطنين على مشاركتهم في الرسم على جدران المنطقة، بالإضافة إلى عدد كبير من مجموعات فن رسم الجرافيتي.

وكما ذكرنا سابقاً فقد شهدت الساحة زيادة ونشاط في الإنتاج الفني المستقل، وتطوراً في أنشطة مؤسسات موجودة بالفعل (مؤسسة التكعبية على سبيل المثال، محطات، درب 1718). لكن في الوقت ذاته نشهد حركة معاكسة مثلاً في انسحاب فعالية من القطاع الخاص باتجاه الحكومي؛ ألا وهي مهرجان القاهرة السينمائي الدولي الذي أثبت فشله على مدار سنوات، والذي استردت حق إدارته وزارة الثقافة بعد أن كانت أوكلت به لمؤسسة "مهرجان القاهرة" وهي مؤسسة مستقلة عن الوزارة.

ثالثاً - تمويل الثقافة:

مازال الحصول على بيانات مؤكدة تخص الميزانية المخصصة للثقافة أو عدد العاملين في وزارة الثقافة أو اللوائح الداخلية أمر صعب كما كان قبل ثورة 25 يناير.

رابعاً - الثقافة والقطاعات الأخرى:

على الرغم من النشاط المتزايد والحشد الكبير باتجاه الفنون والثقافة في الفترة التالية للثورة إلا أنه لا يمكننا الحديث عن محاولات لإدماج العمل الثقافي في العملية التنموية الجديدة في المشهد المصري؛ اللهم إلا تلك المحاولات التي تقوم بها المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية عن طريق مقترح السياسة الثقافية والندوات والورش والحملة الإعلامية.

الجزائر

أولاً - التطورات على المستوى الحكومي

عدا تكريس آليات صناعة القرار داخل المؤسسة الثقافية الرسمية وذلك من خلال إعادة تنصيب وزيرة الثقافة خالدة تومي مرة جديدة حتى العام 2014، لا توجد تطورات كبيرة تذكر على صعيد المؤسسات الثقافية الحكومية في الجزائر. وربما جاء قرار وزارة الثقافة بتحويل المؤسسة المسؤولة عن تنظيم معرض الكتاب السنوي في الجزائر من هيئة مؤقتة تُعقد قبل المعرض بأشهر قليلة إلى هيئة دائمة يمتد عملها طيلة السنة ليكسر هذا الركود في التطورات الحكومية، فعلى سبيل المثال هناك مشروع مطروح منذ فترة حول إنشاء ما يسمى بـ المركز الوطني للكتاب، ولكن لا تتوافر أي معلومات إضافية حول تحقيق هذا الموضوع!

ولقد جرى تأسيس ما سمي بـ "المجلس الوطني للثقافة والفنون"؛ وهو مجلس مكون من شخصيات وطنية فنية من شتى المجالات، وتلخص المهمة الأساسية لهذا المجلس في التفكير وإعادة النظر في القوانين الناظمة لعمل الفنان من حيث حقوقه الأساسية (الضمان الاجتماعي على سبيل المثال). ولكن المجلس منذ بداية تأسيسه وحتى الآن لا يزال في طور الاجتماعات والنقاشات وبدون أي نتيجة فعلية أو معلنة.

التعاون بين الجهات الرسمية:

لم يجر في الجزائر توقيع أي اتفاقيات ثقافية أو اتفاقيات تعاون مع جهات حكومية أو غير حكومية دولية، لكن جرى إطلاق مشروع رسمي كبير وهو "احتفالية الذكرى الخمسون للاستقلال" بين وزارة الثقافة ووزارة المجاهدين. واقتصرت مبادرات الجهات الثقافية الدبلوماسية الجزائرية على قيام بعض السفارات الجزائرية في بعض العواصم بأحداث فنية وثقافية ضمن إطار الاحتفالية بالذكرى الخمسين لاستقلال الجزائر، وربما كان أهمها هي الأحداث التي نظمها ونفذها المركز الثقافي الجزائري في العاصمة الفرنسية باريس. وتشير بعض المؤشرات التي جرى رصدها مؤخراً إلى انخفاض في مستوى التبادلات الثقافية في البلدان الثلاثة التي شهدت ثورات خلال العامين الماضيين وهي مصر وتونس وليبيا.

الجهات الرسمية والمؤسسات المستقلة:

لكن وضمن مشاريع نشر مشتركة بين وزارة الثقافة وعدد من دور النشر الخاصة، قدمت وزارة الثقافة دعماً مالياً كبيراً نسبياً لدور النشر كـي تقوم الأخيرة بطباعة وإصدار عناوين كتب مقترحة ومقدمة من طرف الوزارة. ويذكر أن الكتب التي تصدر عن هذه المشاريع لا تحظى بأي فرصة توزيع حقيقي وواسع على نقاط البيع والقراءة في الجزائر، مما يعزز القناعة بأن مشاريع نشر الكتب هي مشاريع شكلية الهدف منها هو إنفاق مخصصات مالية ينبغي أن يجري إنفاقها دون الاهتمام بالبعد المعرفي المجتمعي لعملية النشر والإصدار.

ثانياً - التشريعات والقوانين الناظمة لعمل الثقافة:

• تم إصدار مرسوم يخص القوانين ذات الصلة بقطاع السينما في الجزائر، حيث ركز المرسوم الجديد على ضرورة ألا يمسّ الفيلم الجزائري بالهوية الوطنية للجزائر وإلا سوف يُعتبر الفيلم ممنوعاً. يمكن الاطلاع على القانون كاملاً على الرابط:

• <http://www.joradp.dz/FTP/jo-francais/2011/F2011018.pdf>

• صدر أيضاً تشريع يخص موضوع التمويل الثقافي من طرف القطاع الخاص وهو ينص على تخفيضات جبائية تحصل عليها مؤسسات القطاع الخاص حين تقدم على دعم وتمويل مؤسسات وأحداث القطاع الثقافي.

للقانون إيجابياته وسلبياته، فالسلسلة الإدارية الروتينية الطويلة والمعقدة التي تنظم سيرورة تطبيق هذا القانون قد تدفع الكثيرين من أصحاب الفعاليات الخاصة إلى الامتناع أو التردد في المشاركة. ويمكننا أن نطلع على بحث تحليلي لهذا القانون لتبين فيه أن الجدوى الاقتصادية منه ضعيفة جداً على الرابط التالي: http://alger-culture.com/readarticle.php?article_id=550

ثالثاً - التطورات على مستوى القطاع الثقافي المستقل:

لا وجود لتطورات تذكر على مستوى المؤسسات الثقافية المستقلة والمدنية أيضاً، إذ أن عددها قليل جداً في الجزائر (5-6 مؤسسات ثقافية مستقلة فقط)، فالمجتمع المدني في الجزائر ضعيف جداً وذلك لأسباب متعددة أهمها هو صعوبة قانون الجمعيات الذي تؤسس الجمعيات والمؤسسات المدنية المستقلة بموجبه في الجزائر. إذ من المعروف أن هذا القانون من أصعب قوانين الجمعيات في المنطقة، ومنذ بداية عام 2012 جرى تعديل إضافي على بنود القانون زادت من صعوبته وهو فرض منع شامل على الجمعيات والمؤسسات المدنية -على اختلاف أنواعها- من تلقي أي دعم مالي من مصادر خارجية. يمكن الاطلاع على قانون الجمعيات في الجزائر على هذا الموقع http://www.joradp.dz/SCRIPTS/Jof_Rec.dll/AffPost

وفي الوقت ذاته الذي لم تشهد فيه الجزائر أية مشاريع فنية جديدة تطلق من قبل الفعاليات المستقلة والمدنية، نعلم أنه قد جرى تدمير مسرح مستقل في مدينة مستغانم! المسرح تعمل فيه فرقة مسرحية منذ 30 عاماً، ولكن إدارة الولاية قررت الهدم ومضت في تنفيذه لأسباب "سياحية" وذلك على الرغم من الممانعة التي أبدتها الكثير من الفنانين لهذا القرار.

يبدو أن وعياً متزايداً يحصل عليه القطاع الثقافي المستقل في الجزائر من حيث التحرك خارج الإطار الحكومي للثقافة، وهذا ما يمكن تلمسه من خلال تمكن بعض الفنانين الجزائريين من الحصول على بعض المنح التمويلية من مؤسسات مانحة إقليمياً كالصندوق العربي للثقافة والفنون (أفاق)، إضافة إلى تمكن بعض الفنانين الجزائريين من حصد بعض الجوائز في مهرجان أبو ظبي السينمائي الماضي.

رابعاً - الهيئات الخارجية (المراكز الأجنبية، المؤسسات، المعاهد...الخ):

يقوم المركز الثقافي الفرنسي بصورة خاصة بتقديم منح تمويلية صغيرة لتنفيذ بعض العروض والمشاريع المسرحية خلال العام، ولكن لا معايير واضحة تحدد آليات اختيار وتوزيع المنح، إذ تعتمد كل إدارة جديدة للمركز إلى دعم الأشخاص الذين ترتبطهم علاقات ومعرفة مهنية أو شخصية مع المركز.

خامساً - تمويل الثقافة:

لقد بلغ الحجم الإجمالي للموازنة العامة للجزائر في العام 2012 ما يعادل 254 مليون دولار، وقد تم إقرار ميزانية خاصة باحتفالية ذكرى الاستقلال "يتعذر الحصول على رقم تقريبي لحجمها" لكن وبشكل عام يحصل القطاع الثقافي المستقل على ما نسبته 0.02% من حجم الموازنة المذكورة أعلاه. إذ لم يُعلن عن برامج أو منح أو جوائز جديدة بغرض توفير المزيد من التمويل للعمل الثقافي ولا عن تأسيس بني تمويلية جديدة كصناديق الثقافة، ناهيك أن التمويل القادم من القطاع الخاص ضعيف جداً.

سادساً - المشاريع والأشعة الثقافية:

يصعب تقدير حجم الإنتاج الفني خلال الفترة الماضية، ولكن في العموم تتكرر الإنتاجات الفنية والثقافية الرسمية في صورة احتفاليات ومهرجانات، ففي كل عام تقريباً هناك حدث ثقافي كبير يجري تنظيمه من طرف وزارة الثقافة، ففي العام 2007 كانت الجزائر العاصمة هي عاصمة الثقافة العربية، وفي العام 2009 شهدت الجزائر المهرجان الثقافي الإفريقي، وفي العام 2011 كانت تلمسان عاصمة للثقافة الإسلامية. وهكذا، فالإنتاج الرسمي يطغى وبهمين على المشهد الثقافي في الجزائر.

لا تغيير يذكر على طبيعة نمط الأنشطة المنتجة، فهي تتنوع بين المسرح والرقص والفنون التشكيلية، ولكن شهدت المرحلة الماضية تركيزاً على السينما العربية إذ جرى تنظيم مهرجانين للسينما العربية في كل من مدينة وهران والجزائر العاصمة.

لم يشهد العام 2012 مشروعات ثقافية كبيرة مؤخراً (عدا احتفالية الذكرى الخمسون لاستقلال الجزائر التي ضمت عدداً كبيراً من المهرجانات والأحداث الفنية والثقافية في عدد كبير من المدن الجزائرية)، ولكن تجدر الإشارة إلى أن العام 2011 شهد تظاهرة "تلمسان عاصمة للثقافة الإسلامية"، وهو مشروع حكومي بامتياز هدف إلى إشهار وإبراز الدولة والنظم في الجزائر، وقد جرى خلال ذلك العام تشييد وبناء بعض المنشآت الثقافية في المدينة المذكورة ولكنها بقيت عبارة عن أبنية حكومية خالية من الفعل الثقافي الحقيقي. ويذكر أن الجمعيات والمؤسسات الثقافية المستقلة في الجزائر كانت خارج الاحتفالية المذكورة تماماً. كما تجري الدراسة حالياً لثلاثة مشاريع حكومية جديدة وهي: "المعهد الإفريقي للفنون" و"المكتبة العربية اللاتينية" و"المتحف الإفريقي".

سابعاً - الثقافة والقطاعات الأخرى:

لا يمكن الحديث عن أية خطط أو مشروعات تتضمن إدماج العمل الثقافي في قطاعات أخرى من العمل الاجتماعي والاقتصادي أو حتى التثموي.

ثامناً - التعليم الأكاديمي والمهني في مجالات الثقافة والفنون:

منذ عهد الاستقلال حتى الآن لا تزال المؤسسات التعليمية والأكاديمية الفنية في الجزائر هي ذاتها، ومن أهمها مدرسة الفنون الجميلة، ومدرسة الفنون الدرامية. ولكن في 2012 جرى استحداث قسم جامعي في معهد الهندسة المعمارية في العاصمة للتخصص في ترميم الأبنية التراثية. وكما يحصل في كل عام تقريباً، يقوم طلاب معهد الدراما بإضراب موجه إلى وزارة الثقافة للاعتراض على وضعهم الأكاديمي بعد التخرج، فمنذ عقود يشتكى خريجو مدرسة الفنون الدرامية أن شهادتهم غير معترف بها من قبل وزارة التعليم في الجزائر، ولكن الوضع مستمر على حاله دون أي جديد.

تاسعاً - الموضوعات الراهنة:

ثمة أمر مهم يمكن الحديث عنه في المشهد الثقافي الجزائري وهو استمرار ظاهرة "ترسيم المهرجانات"، وهي ظاهرة مستمرة في الجزائر منذ سنوات تستهدف المهرجانات وتأخذ طابعاً إجبارياً وتهدف في مجملها إلى فرض هيمنة الثقافة الرسمية على المشهد الثقافي المستقل في الجزائر، ومن خلالها تقوم وزارة الثقافة بتحويل مهرجان ما من كونه مستقل إلى حكومي وتقديم للمهرجان دعماً مادياً، ولكن بعد مرور سنة أو سنتين أو أكثر تعتمد الوزارة على تغيير إدارة المهرجان واستبدالها بأشخاص من طرفها، وبذلك يجد الأشخاص الذين أسسوا المهرجان أنفسهم خارج المهرجان تماماً.

من أشهر الأمثلة على ظاهرة الترسيم: ترسيم مهرجان موسيقى الراي في مدينة وهران، حيث جرى ترسيمه ثم بعد مرور 3 سنوات جرى استبدال إدارته كما تم نقله من مدينة وهران، منبته الأصلي، إلى مدينة أخرى، تلمسان.

سوريا

أولاً - التطورات على المستوى الحكومي

• كما معظم الجهات الحكومية في سوريا اليوم، وزارة الثقافة ليست جهة فاعلة على المستوى السياسي، بل هي جهة تنفذ التوجه السياسي الأعلى في آليات "مواجهة المؤامرة أو الأزمة".

كان من الواضح عمل وزارة الثقافة الدؤوب للمساهمة في خلق صورة استمرار "الحياة الطبيعية" متضمنة إقامة الأنشطة الفنية الاعتيادية. وكان التركيز على الأنشطة الخاصة بالأطفال بغض النظر تماماً عن خلو الصالات من المتفرجين. ومن الملفت مثلاً الإعلان عن تأجيل مهرجان دمشق السينمائي الدولي عام 2011 مرتين قبل الإعلان عن إلغاء دورته الاعتيادية.

ليس هذا الدور، من حيث الجوهر، طارئاً على المؤسسة الثقافية الرسمية، إلا أنه أصبح أكثر حدة. على سبيل المثال، أصدرت المؤسسة العامة للسينما في سوريا (الجهة الرسمية الوحيدة المسؤولة عن الإنتاج والتوزيع السينمائي في سوريا منذ عقود) في تموز 2012 قراراً يقضي بفصل ثلاثة من المخرجين السينمائيين السوريين بذريعة "تغيبهم أكثر من 15 يوماً عن الدوام الرسمي من دون تقديم عذر" وفقاً لنص القرار. اعتبرت الأوساط الفنية قرار الفصل فعلاً مسيئاً بامتياز، فالمخرجون الذين صدر بحقهم القرار عُرفوا بوقوفهم إلى جانب الحراك الشعبي في سوريا، وأعلنوا مناهضتهم للنظام. فالمخرج أسامة محمد وقف في مهرجانات سينمائية عالمية، حاملاً صور شباب متقنين سوريين، اعتقلوا في أقيية الأمن، كما اعتقل المخرج نضال حسن في تظاهرة المتقنين الشهيرة في دمشق، وقدم للمحاكمة بتهم مختلفة. في ردّه على الإعلام أكد المدير العام للمؤسسة محمد الأحمد، أنّ القرار إجراء قانوني، وأنه جاء تنفيذاً لأحد بنود قانون العاملين الموحد، الذي يقرّ فصل الموظف في حال تغيبه لمدة محدودة دون تبرير رسمي. وأضاف إنّ القرار جاء تنفيذاً لتوصية من رئاسة مجلس الوزراء بعد مراسلات طويلة.

وكانت الجهة المنظمة لمهرجان دمشق السينمائي قد قررت تعليق الدورة الـ19 للتظاهرة الذي كان من المقرر تنظيمها ابتداء من العشرين إلى 27 تشرين الأول 2011. وقال مدير عام المؤسسة العامة للسينما ومدير المهرجان محمد الأحمد إنه: "تم تعليق المهرجان وليس إلغاؤه، بمعنى أن الدورة الـ19 من الممكن أن تقام فور توفر الظروف المناسب، وليس بالضرورة الانتظار حتى موعد إقامة المهرجان الدوري العام القادم"، وقال أنه قد تم تنظيم "فعاليات فنية بديلة بالموازاة ستحل مكان المهرجان في حال لم تتم إقامته من شأنها أن تعوض غيابه المؤقت هذا العام". وأوضح أنه سيتم عرض عدد من الفعاليات المقررة للمهرجان ضمن نشاطات خاصة منها عرض الأفلام السورية المنتجة هذا العام، إلى جانب إقامة أسابيع تظاهرات سينمائية خصوصاً السينما الصينية التي كان مقرراً أن يتم تكريمها في هذه الدورة.

• انتهاء الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010) وتقييمها وإقرار الخطة الخمسية الحادية عشر (2011-2015)، وتتمحور الخطة الخمسية الحادية عشر حول أربعة أهداف عامة، هي:

1. النهوض بالمستوى الثقافي للمواطنين واعتماد التنمية الثقافية بمفهومها الواسع باتجاه "الثقافة للجميع"
2. الحفاظ على التراث الحضاري المتنوع والارتقاء بواقع الآثار
3. تطوير المنتج الثقافي وتعميم المعرفة والثقافة بين المواطنين
4. تسهيل الوصول إلى مصادر المعرفة والثقافة وتقليص تكاليفها للفرد والمجتمع.

• تم استحداث وحدة دعم وتطوير المتاحف الوطنية ومواقع التراث الثقافي. ورغم أن هذه الهيئة هي وحدة من ضمن المديرية العامة للآثار والمتاحف التابعة لوزارة الثقافة. إلا أن أهمية استحداثها تأتي من خلفيات. منذ سنوات تم تداول ما يسمى بـ "مشروع المتاحف" والذي كان مرتبطاً بشكل مباشر بالمكتب الخاص لأسماء الأسد ومن ثم بمؤسسات المجتمع المدني التي أنشأتها. وفي نهاية الأمر تم إقرار ربط هذا المشروع "الذي كان من المفترض أن يبدأ تنفيذه خلال عام 2010" بمؤسسة حكومية رسمية ومن هنا أتى قرار إنشاء هذه الوحدة التي تستخدم حالياً، والأمر ليس مصادفة، المقر السابق للأمانة العامة لاحتفالية دمشق عاصمة للثقافة العربية 2008.

• التغييرات على مستوى صناع القرار في الوزارة ومفاصلها الرئيسية كثيرة ومتواترة ولا تخضع لأي معيار. ومن أهم هذه التغييرات، تغير وزير الثقافة فبعد د. رياض عصمت عينت د. ليانة مشوح منذ حزيران 2012. كما عين بسام ديوب مديراً لمديرية المراكز الثقافية، ود. سامر عمران عميداً للمعهد العالي للفنون المسرحية واستبدل محمود عبد الواحد مدير الهيئة العامة للكتاب، كما تم استبدال مدير المعاهد الموسيقية.

ثانياً - التشريعات والقوانين الناطمة لعمل الثقافة:

- الدستور: جاء مشروع الدستور الجديد في الجمهورية العربية السورية، والذي تم "الاستفتاء" عليه في بداية عام 2012، لصالح المشهد الثقافي، وإن كان قد خلا، على عكس الدستور الحالي، من توصيف للقطاع الثقافي إن كان خدمياً أو ترموياً.
- واعتبر الدستور التنوع الثقافي من المبادئ الأساسية الواجبة الحماية، ووردت في المقدمة على سوية واحدة مع الوحدة الوطنية والحريات العامة وحقوق الإنسان، ووردت مبادئ ملازمة لها منها تكافؤ الفرص والمواطنة، وهي مبادئ ضرورية لتعزيز العمل على حماية التنوع الثقافي.
- رفع حالة الطوارئ واستبدالها بقانون الإرهاب وقانون التظاهر: أصدر بشار الأسد خلال العام 2012 ثلاثة قوانين مختصة بمكافحة الإرهاب.
- قانون منظمات المجتمع الأهلي: لم يقر القانون حتى اللحظة، إلا أنه قيد التداول.
- قانون الإعلام: شهد العام 2011 صدور قانون الإعلام الجديد من خلال المرسوم التشريعي رقم 108. تضمن القانون إلغاء كلياً قانون المطبوعات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 50 لعام 2001، قانون التواصل مع العموم على الشبكة الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 26 لعام 2011، المرسوم التشريعي رقم 10 لعام 2002 المتعلق بالإذاعات التجارية الخاصة. كما يلغى القانون جميع الأحكام المخالفة له في القانون رقم 68 لعام 1951.
- يستوجب صدور هذا القانون أن تقوم وزارة الإعلام بالتعديل على نظامها الداخلي بما يتوافق مع القانون الجديد. كما استوجب القانون صدور القرار رقم 654/م.و عن رئاسة مجلس الوزراء والمتضمن التعليمات التنفيذية لقانون الإعلام بتاريخ 2012/1/21
- مسودة قانون الإعلام الإلكتروني: قامت وزارة الاتصالات خلال العام 2012 بتوزيع مسودة قانون الإعلام الإلكتروني على رؤساء تحرير الصحف الإلكترونية داخل سوريا.
- ويعتبر هذا القانون التواصل على الشبكة حر، ولا تقيد حرته إلا في نطاق القانون، على نحو يحترم حقوق الأفراد والمجموعات وملكياتهم، ومقتضيات السيادة الوطنية والأمن القومي.
- ويراعي القانون حقوق المؤلف والملكية، حيث يطبق على أي محتوى يوضع على الشبكة القوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وحماية حقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية وبراءات الاختراع.

ثالثاً - التطورات على مستوى القطاع الثقافي المستقل

- الفنانون "المستقلون" والسلطة السياسية عبر رؤوس الأموال "السياسية"
- سعت السلطة السياسية منذ عام 2000، وتحديداً مع وصول بشار الأسد إلى رأس هرم هذه السلطة، إلى بدء مرحلة تصالحية مع الفنانين السوريين المستقلين تنهي زمناً طويلاً من القطيعة بين الفنان والسلطة السياسية. فما كان سائداً قبل هذا التاريخ هو نوعين من الفنانين إما فنانوا السلطة وهم فئة من الفنانين تحالفت مع النظام السياسي وعملت بشكل مباشر وواضح كجزء من آتة السياسية والإعلامية. وإما فنانون مستقلون لا تربطهم بالسلطة السياسية أي صلة بل أنهم على عدا وواضح وجلي معها. بعد عام 2000 عمل النظام السياسي، بواسطة مباشرة من متفذيته وتحديداً من أصحاب رؤوس الأموال، إلى بناء تحالفات قوية ومتمينة مع الفنانين. كانت جزءاً من تغيير نظرة المجتمع السوري بل المجتمعات الدولية إلى الحكم في سوريا. وهنا تجلت مظهرات "نموذج الراعي" للسياسات الثقافية على الحياة الفنية والثقافية في سوريا.
- كان المسؤولون المباشرون عن خلق العلاقات الشخصية مع الفنانين هم الجيل الثاني من متفذي النظام السياسي (وهم أبناء الطبقة السياسية والأمنية والاقتصادية الحاكمة في سوريا) فأسسوا لشبكة من العلاقات، مغلقة إلى حد بعيد، تتحلى بالود والشخصانية، وتؤسس لتعابيش وتصالح ضمني يعود بالفائدة على الطرفين. وبالتالي مع بدء الثورة وتحويل النظام السياسي الحراك الثوري والمعارضين الثوريين إلى أعداء. برزت مشكلة علاقة الفنان مع السلطة وتقييمه لها، وهنا يظهر ما يسمى اليوم "بالانشقاق" لدى فئة الفنانين. حيث كانت ردود الفعل هي تبنى الخطاب الحكومي والترويج له وهم من يدعون اليوم بالموالاة، أو "النأي بالنفس" وهم الفنانون الذين اختاروا "شخصيات عامة" عدم التواجد في ساحة النزاع، بينما انضم الكثير من الفنانين إلى الثورة بوضوح ودون تردد، وكانوا يرون أن الدعم الذي حصلوا عليه

خلال السنوات العشر الماضية هو حق وليس "منة" وأنه من البديهي أن تتوفر فرص الإنتاج للفنان في بلده واعتبروا دعم السلطة لهم نوع من "المسؤولية الاجتماعية" خصوصاً أنه كان يأتي بالفعل من خلال شركات تجارية متحالفة مع السلطة السياسية. تمثل هذه الصورة بنية عامة لا تنفي وجود استثناءات.. وحالات مختلفة. لكن ما تجدر الإشارة إليه، أنه وضمن هذه المنظومة بقيت المؤسسة الرسمية عموماً خارج سياق هذه العلاقة، ولم تلعب دوراً على المستوى السياسي فيها. بل أنها لم تستفد حتى من هذا النموذج لتحصل على دعم لأعمالها أو لتكون طرفاً لاعباً في منظومة صبغت بشكل فعلي "المجال الإنتاجي" للقطاع الثقافي. واكتفت وزارة الثقافة في هذا السياق بدور خدمي أو تيسيري بأفضل الاحوال.

• القطاع الثقافي المستقل خارج سوريا

من غير التقليدي الحديث عن فنون أحد البلدان خارج البلد عدا فيما يخص ما يسمى "بالدبلوماسية الثقافية" أو يمكننا القول التبادل الثقافي، العلاقات الثقافية الخارجية.. الخ من المصطلحات التي يقصد بها الفن والثقافة خارج حدود البلد الواحد وبما يخدم في كثير من الأحيان بناء "الصورة المرجوة لبلد معين أو "تشرب ثقافة بلد آخر" أو "بناء قدرات وتعزيز مهارات إبداعية".. الخ من الأهداف التي تستر أو تعلن وراء مشاريع التبادل الثقافي الدولية والإقليمية.

منذ آذار 2011 وبشكل متصاعد وقوي، يفرض الفن السوري وتحديداً المعارض منه، حضوراً متصاعداً على المستوى الإقليمي والدولي مقابل ضعف شديد (قد يصل إلى حد الشج) في الإنتاج والأنشطة الفنية في الداخل السوري، هذا الشح الناتج بشكل مباشر عن تردي الأوضاع السياسية، الأمنية والإنسانية في سوريا منذ بدء الثورة حتى تاريخ إنجاز التقرير.

• أشكال التعبير الفنية خارج "القطاع الثقافي المستقل التقليدي/ Conventional

مع بدء الثورة السورية، وكأحد أشكال "النضال السلمي" ابتكر الناشطون والمتظاهرون والفاعلون المدنيون أشكال تعبير قوية وقادرة على التأثير. تشبه إلى حد بعيد أشكال التعبير الجمعي المرتبطة بالمجموعات المختلفة والتي كرست عبر التاريخ أشكالاً فنية انفصلت تدريجياً عن بعدها المجتمعي العفوي. بنفس الآلية، يطلق السوريون بعداً جديداً لعلاقتهم مع أشكال التعبير الفنية وأكثر من ذلك لعلاقتهم مع الفضاءات العامة، حيث يتحولون عبر المظاهرات والفعاليات المدنية إلى فاعلين مالكين للفضاء العام. لابد من الإشارة إلى إشكالية توصيف ما يحدث في الشوارع السورية بالـ "الفن" هو بدقة أشكال تعبير فنية غايتها سياسية بالدرجة الأولى، تساهم في بناء خطاب مدني يتوجه من خلاله الناشطون إلى بقية السوريين قبل بقية العالم. من خلال هؤلاء النشاط أصبحت أشكال التعبير الفنية ملكاً للجميع، بمقدور أي شخص أن يرسم كاريكاتير يحمل من قبل المتظاهرين في الشوارع، ويستطيع أي شاعر أن يكتب بيتين من الشعر تكتب على لافتة، إضافة إلى أشكال التعبير المبتكر كتلوين مياه النوافير في مدينة دمشق باللون الأحمر كناية عن الدم السوري المسال.

• التعامل الجديد مع فضاءات المدن:

تبرز عناصر فنية واضحة في معظم أساليب الحراك الشعبي في التعبير عن نفسه ومناهضته للنظام. من الهتافات إلى اللافتات والأغاني وصولاً إلى أشكال التجمع والحركات الجماعية. وكان اللجوء إلى حلول أكثر ابتكاراً للتعبير وإيصال الرسائل ومواصلة الاحتجاج يزداد مع ازدياد التصنيق والقمع من طرف قوات النظام. ولكن الحاضنة الرئيسية لجميع أشكال التعبير الجديدة كانت "المدينة"، سواء تلك المدن الكبرى أو المدن والبلدات كبيرة أو متوسطة الحجم وصولاً إلى القرى. احتل النظام الساحات الكبرى فارتد الناس إلى الحارات والشوارع الخلفية الضيقة. بعد أن كانت تلك الشوارع مساحة للهرب باتت فضاء للتجمع والتعبير.

• الفضاء الافتراضي مساحة حرة للتعبير

كما في جميع دول الثورات العربية، شكل الفضاء الافتراضي مساحة هامة للتبادل. الخصوصية في الثورة السورية، ونتيجة لطول أمدها، وابتعادها عن التنظيم من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، هو انزياح الفضاء الافتراضي ليتحول في أغلبه، وليس كله، إلى استخدام أقرب ما يكون إلى "التعبير الحر" سواء من خلال الكتابة أو الفنون البصرية أو الفيديو... الخ.

• سادساً- الإعلام الأهلي/ المعارض

كثرت وسائل الإعلام المطبوعة، الالكترونية والمسموعة مع الثورة السورية، جميعها مستقلة، بمعنى غير حكومية وغير مرخصة. أسسها، في أغلبها، ناشطون غير مختصين بالعمل الإعلامي رأوا ضرورة وجود إعلام مستقل (أهلي) يغطي أحداث الثورة ويساهم فيها.

رابعاً - الهيئات الخارجية (المراكز الأجنبية، المؤسسات، المعاهد...الخ):

في السابع من شباط 2012 جرى الإعلان الرسمي عن إغلاق السفارة الأمريكية في دمشق لأسباب سياسية وأمنية متداخلة كان المعلن عنها هو "عدم مقدرة دمشق على توفير الحماية الأمنية الكافية لمبنى السفارة ومحيطها" وفقاً لتصريحات أمريكية. كما سحبت العديد من الدول كماليزيا واليونان والبرازيل جميع أفراد بعثاتها الدبلوماسية من سوريا "خوفاً على سلامتهم".

بعد مرور شهر ونيف على بداية الأحداث في سوريا، بدأت الدول الغربية (معظمها) بإغلاق سفاراتها أو تخفيض مستويات التمثيل الدبلوماسي لبعثاتها، إضافة إلى طلب مغادرة سوريا من رعاياها. الأمر الذي اندرج حينها في إطار زيادة الضغوط السياسية على دمشق جنباً إلى جنب مع زيادة الضغط الاقتصادي عبر حزم متتالية من العقوبات الاقتصادية.

المجلس الثقافي البريطاني: توقفت دروس اللغة في المركز بعد مرور حوالي الشهرين من بدء الأحداث. واقتصرت فعالية المركز على المستوى الإداري. غادر معظم الموظفون البريطانيون وسرعان ما أغلق المركز بصورة شبه كاملة، وانتقل عدد من إداريي المجلس إلى بيروت، ومن هناك جرت إدارة تمة الملفات.

استمر المجلس الثقافي البريطاني بدعم وتمويل عدد من الفعاليات والأنشطة الفنية والثقافية سواء في المسرح أو في الفنون البصرية. **المركز الثقافي الفرنسي:** عادة ما يعطل المركز الثقافي الفرنسي خلال شهر آب من كل عام. ولكنه في العام 2011 أغلق أبوابه خلال شهر تموز مستبقاً عطلة السنوية المعتادة، على أن تُدرس إمكانية إعادة الفتح بعد عيد الفطر (تزامن ذلك مع شهر رمضان). خلال هذه الفترة، نصحت الحكومة الفرنسية رعاياها في دمشق وعموم سوريا بالمغادرة ولكن لا تجبر عليها. بعد إغلاق المركز الثقافي الفرنسي استمر الدعم لبعض المشاريع الثقافية إضافة إلى استكمال بعض الأعمال العالقة، ومنها إعادة لوحات للفنانين التشكيليين إذ أن المركز أغلق في يوم كان مقرراً فيه افتتاح معرض خريجي كلية الفنون الجميلة. **المركز الثقافي الإسباني (ثريانتس):** استمر المركز الثقافي الإسباني خلال الأشهر الأولى من الثورة بفتح أبوابه لدارسي اللغة، إضافة إلى استمرار فعالياته الثقافية والفنية بشكل اعتيادي، ولكن ذلك الحال لم يستمر إذ أغلق المركز بشكل مفاجئ وكامل وتوقفت الدورات نهائياً في شهر شباط 2012.

المركز الثقافي الألماني (غوته): على الصفحة الرسمية لموقع المركز الثقافي الألماني بدمشق يطالعنا تنويه على النحو التالي: يغلق معهد غوته في دمشق وفرعه في حلب أبوابهما مؤقتاً.

المركز الثقافي الدنماركي (بيت العقاد): في الثاني عشر من نيسان 2012 استلم د. أندرس هاستروب الملحق الثقافي السابق في السفارة الدنماركية ومدير المعهد الدنماركي (بيت العقاد) رسالة من وزارة الخارجية السورية تتضمن طلباً صريحاً بمغادرة البلاد وأنه شخص "غير مرغوب بوجوده". منذ ذلك التاريخ توقفت أنشطة بيت العقاد نهائياً.

القسم الثاني: التطورات الراهنة على برنامج السياسات الثقافية

شهدت المدة التي يغطيها التقرير حديثين هامين على مستوى برنامج "السياسات الثقافية في المنطقة العربية": عقد الاجتماع الثاني للمجموعة العربية للسياسات الثقافية في 14 كانون الأول (ديسمبر) 2012. إضافة إلى عقد مؤتمر "ثقافة مستقلة من أجل الديمقراطية" والذي ينتظر أن يكون له تأثيراً كبيراً على البرنامج وعلى عمل المجموعات الوطنية للسياسات الثقافية. حيث اتفق المشاركون في المؤتمر على أن مرحلة التغيير السياسي والاجتماعي التي تمر بها المنطقة العربية تتطلب إعادة نظر جوهرية في السياسات الثقافية التي تتبعها المؤسسات الرسمية في البلدان المختلفة، والتي مازالت استمراراً لسياسات الأنظمة القديمة في تكريس الثقافة في خدمة السلطة السياسية واحتكار كل عمليات الإنتاج والتوزيع الثقافي وتركيزها في المدن الكبرى ولخدمة قطاع محدود من المجتمع، وحرمان معظم المؤسسات والفنانين المستقلين من فرص الدعم المالي والفني والإعلامي. وبالتالي يوصي المشاركون بـ:

- في البلدان التي تمر بتغيير سياسي جذري، توضع آلية انتقالية للقطاع الثقافي الحكومي – بمشاركة المؤسسات الثقافية المستقلة – تضمن عدم انقطاع الخدمات الثقافية عن المواطنين ووصولها إلى أكبر عدد ممكن من الناس ومواكبة هذه الخدمات لاحتياجات مراحل التغيير السياسي والاجتماعي؛ وفي نفس الوقت تحدد آلية لرسم سياسية ثقافية على المدى الأطول.
- في جميع البلدان العربية، يتم اقتراح سياسات ثقافية جديدة مبنية على أسس ديمقراطية الثقافة ولامركزيتها، وعدالة توزيع الخدمات الثقافية، ودعم حرية الإبداع والتأكيد على أهمية التنوع الثقافي، وتعدد أشكال ومصادر التعبير الثقافي، مع مراعاة أن تستمد هذه السياسات الثقافية الجديدة شرعيتها من كونها نتيجة لحوار مفتوح وواسع بين كل الأطراف الأهلية والحكومية المعنية بالثقافة.
- قيام مؤسسة المورد الثقافي بنشر وتفعيل نموذج "المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية" وتعزيز دور الشباب فيها. وهو النموذج الموجود حالياً في بعض البلدان العربية، ودعم عمل هذه المجموعات، بما يمكنها من قيادة الحوار الوطني حول السياسات الثقافية .
- نهوض المجموعة العربية للسياسات الثقافية بمهمة دراسة وبحث الأشكال الشائعة في البلدان المختلفة لهيكله القطاع الثقافي، بما فيها مجالس الفنون الوطنية والمؤسسات ذات الصبغة شبه الحكومية، على أن تتاح نتيجة هذه الدراسة لكل المعنيين برسم السياسات الثقافية في المنطقة العربية. ولتحقيق ذلك، تقوم المجموعة العربية بالاستعانة بما يلزم من خبرات في سبيل إنجاز هذه الدراسة خلال ثلاثة أشهر .

اجتماع المجموعة العربية للسياسات الثقافية:

وضعت أجندة الاجتماع بناء على نتائج التقرير الربعي الأول، لتناقش أهم التحديات التي تواجه المجموعات الوطنية، من حيث بنيتها التنظيمية وآليات عملها إضافة إلى مستوى تأثيرها على صناعة القرار على المستوى السياسي في البلدان المختلفة. لتتضمن ثلاثة محاور رئيسة:

1. تطور السياسات الثقافية في ظل التطورات السياسية في المنطقة العربية.
 2. الجانب التنظيمي في عمل المجموعات الوطنية
 3. محاور مستقبلية للعمل (خطوط عريضة لخطط عمل المجموعات خلال العام 2013).
- بين الاجتماع بوضوح التفاوت بين المجموعات الوطنية وموقفها الراهن ورؤيتها لدورها، فبينما نجد المجموعات الأكثر رسوخاً، كمصر بالدرجة الأولى والجزائر بالدرجة الثانية، تدفع نحو مشاريع إقليمية سعياً إلى الضغط لتطوير السياسات الثقافية (على المستوى الرسمي كما الشعبي)، نجد مجموعات أخرى، تميل إلى التركيز على الشؤون الداخلية، وتقوية بنيتها وحتى إنجاز مراحلها التأسيسية.

وخلص الاجتماع إلى إقرار الخطوات الفعلية التالية:

- أن تقوم مؤسسة "اتجاهات. ثقافة مستقلة" بإعداد دليل عملي للاسترشاد في تكوين وآليات عمل المجموعات الوطنية ونماذج لتنظيمها الداخلي، وذلك قبل نهاية شهر مارس 2013، على أن تشارك بسمة بأفكارها في الجزء الخاص بمعايير التمثيلية في المجموعة ومصداقيتها.

- أن تقوم فيروز كراوية (عضو المجموعة الوطنية المصرية) بإرسال تصور عن الوثيقة العربية للحق في الثقافة وضمّان الحريات قبل نهاية مارس 2013.
- أن تقوم مروة حلمي بإرسال طلب لمنسقي المجموعات الوطنية لتقديم خطة وميزانية لعمل 2013 على أن يتم استلامها قبل نهاية شهر مارس 2013.
- أن يقوم خالد مطاوع (ليبيا) وآلاء يونس بتقديم تصور عن الحملة العربية المشتركة قبل منتصف مارس 2013.
- أن يقوم المورد الثقافي بالرد بخصوص إمكانية تنظيم ورش تدريبية للفاعلين الثقافيين المهتمين بتطوير السياسات الثقافية وأعضاء المجموعات الوطنية قبل منتصف شهر مارس 2013.
- أن يقوم سامي عبد الجرفي (الجزائر) بإنشاء صفحة للمجموعة العربية للسياسات الثقافية على الفيس بوك بهدف التواصل المستمر وتبادل المعلومات والخبرات وضمّان استمرار النقاش.